

المحاضرة الثالثة: تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

أهداف المحاضرة: تهدف هذه المحاضرة إلى تمكين الطلبة من:

- معرفة الميزانية ومكوناتها.
- معرفة كيفية اعداد الميزانية المالية المختصرة للتحليل.
- معرفة المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي للميزانية.

تمهيد: تمثل الميزانية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وعلى اساسها تعد الميزانية المختصرة المستخدمة في التحليل المالي والتي يمكن من خلالها اشتقاق مختلف المؤشرات المالية لنصل إلى الصورة الحقيقية لوضع المؤسسة والمساعدة على اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي): هي قائمة مالية تصور الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في فترة زمنية معينة (عادة السنة)، وللميزانية جانبان، جانب أيمن يتضمن عناصر الأصول ومختلف الأرصدة المدينة التي تمثل حقوق المؤسسة على الآخرين، أما جانبها الأيسر (الخصوم)، فيتضمن عناصر حقوق الملكية، والأرصدة الدائنة التي تمثل التزامات المؤسسة إتجاه الآخرين، وهي توفر معلومات عن مدى متانة الوضع المالي للمؤسسة، فتبين مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات.

وتكتسي قائمة المركز المالي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها، وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلاً عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية، وقد استحدث المخطط المحاسبي والمالي (2007) ميزانية وحيدة أسماها قائمة المركز المالي، تجمع في مضمونها الميزانية المحاسبية والميزانية المالية التي تظهر البنود بقيمتها الحقيقية، بدلا من القيمة التاريخية التي كان معمولاً بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني (1975)، وهو ما يستجيب لأغراض التحليل المالي الدقيق، سواء من منظور الذمة المالية أو من المنظور الاقتصادي (الوظيفي).

تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية، وتصنف الأصول وفق معياري (درجة السيولة/الزمن) إلى أصول غير جارية(ثابتة) وأصول جارية(متداولة)، أما الخصوم فتصنف وفق معيار (درجة الاستحقاق/ الزمن) إلى حسابات رؤوس أموال دائمة(خصوم غير جارية) وخصوم جارية.

1. الأصول: هي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، أي تمكن المؤسسة من توفير تدفقات نقدية مستقبلا وتتقسم إلى مايلي.

أ. الأصول غير الجارية (الثابتة): هي الأصول المعنوية والعينية والمالية طويلة الأجل، التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، ويشمل هذا النوع من الأصول على:

- **التثبيبات المعنوية:** (شهرة المحل، العلامة التجارية، برامج معلوماتية، حقوق الإمتياز....)، وهي أصول غير نقدية وغير محددة وليس لها مضمون مادي.

- **التثبيبات المادية:** تتضمن الأراضي، المباني، والتراكيبات التقنية (التجهيزات، المعدات والأدوات، أثاث المكتب، معدات النقل).

- **التثبيبات المالية:** هي الأوراق المالية (أسهم وسندات مساهمة) والودائع لأجل التي تحتفظ بها المؤسسة في إطار استثماراتها طويلة الأجل (لأكثر من سنة).

- **أصول ثابتة أخرى:** مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة على الأصول...

ب. الأصول الجارية (المتداولة): هي العناصر التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية خلال سنة من تاريخ إغلاق الميزانية، وذلك عن طريق البيع المتوقع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية، كما تتضمن النقدية وما يعادلها، إلا أن المخزون والذمم المدينة حتى ولو لم يتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، فإنه ينبغي أن تُصنف ضمن الأصول الجارية. كذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق، فهي تعتبر أصولا جارية إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة، وتتكون الأصول الجارية من المخزونات (المواد، المنتجات...)، الحسابات المدينة (حساب الزبائن، أوراق القبض، ...)، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (أسهم أو سندات التوظيف)، الأعباء المقيدة سلفا، وخزينة الأصول (الأموال الجاهزة في الصندوق والحساب البنكي الجاري).

2. الخصوم: هي العناصر التي تشكل إلتزامات¹ حالية على المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، وهو ما يتطلب تسوية هذه الإلتزامات عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما، وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ عن تحويلات غير تبادلية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين، وكذلك تعرف الخصوم بأنها الإلتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها، كالذمم الدائنة أو حقوق مساهمين (متمثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة)، أو الخدمات التي يتوجب على المؤسسة تقديمها في المستقبل، وتصنف الخصوم إلى حسابات رؤوس الأموال (موارد دائمة) وخصوم جارية.

¹ الإلتزام هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.

أ. حسابات رؤوس الأموال (الموارد الدائمة): وهي أموال مملوكة ودائمة للمؤسسة، تنقسم بدورها إلى حقوق الملكية وخصوم غير جارية.

- حقوق الملكية: هي حق أصحاب المؤسسة (الملاك أو المساهمين) المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات غير الجارية والجارية، وتشمل رأس المال المملوك والاحتياطات والترحيل من جديد والنتيجة المحاسبية الصافية.
- الخصوم غير الجارية: هي الإلتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية، وتشمل مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية، الإقتراضات والديون المماثلة (السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل)، الديون المرتبطة بالمساهمات، إعانات التجهيز والاستثمار، والضرائب المؤجلة على الخصوم.
- ب. خصوم جارية (متداولة): هي إلتزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية للمؤسسة، أو أن يكون من المقرر تسويتها خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، بمعنى هي الإلتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت، وتصنف على أنها جارية بغض النظر عن النية الحالية للمؤسسة أو المقرض بخصوص الطلب المبكر للسداد، وتشمل الخصوم الجارية الأقساط المستحقة عن الديون، مستحقات الموردين، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، إيرادات مستلمة مسبقاً، وخزينة الخصوم (اعتمادات أو سلفات مصرفية جارية مدتها قصيرة جداً).

ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل الميزانية المالية في جدولين هما جدول الأصول وجدول الخصوم كما هو موضح في الملاحق رقم (01) و (02)، وكما يشترط أنه دائماً وأبداً يكون جانب الأصول مساوي لجانب الخصوم وكما يتم عرض المحتوي المعلوماتي للميزانية لجانب الأصول وجانب الخصوم للتوضيح أكثر وفق الملحقين رقم (03) ورقم (04) على التوالي.

ثانياً: كيفية اعداد الميزانية المالية المختصرة للتحليل. للقيام بالتحليل المالي يجب تحويل الميزانية المالية للمؤسسة الى ميزانية مختصرة وهو ما يعتبر إعادة تبويب المعلومات الواردة في القوائم المالية بما يناسب عملية التحليل المالي ومن ثم دراستها من خلال مؤشراتنا لنصل إلى الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، حيث يجدر بنا أن نشير بأن الميزانية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاق للخصوم ومبدأ السيولة للأصول، ويراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل المالي الذي يقودنا إلى تقييم الواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسة إنطلاقاً من الوثائق المحاسبية.

وتجدر بنا الإشارة أيضا إلى أن نورد الجدول التالي الذي يعتمد عليه في توضيح المصطلحات.

جانب الأصول	جانب الخصوم
الأصول الثابتة = الأصول الغير جارية	الديون قصيرة الأجل = الخصوم الجارية ما عدى السحب على المكشوف = الالتزامات المتداولة
الأصول المتداولة = الأصول الجارية	السلفات المصرفية = خزينة الخصوم = السحب على المكشوف
قيم جاهزة = خزينة الأصول	الديون طويلة الأجل = الخصوم الغير جارية
قيم الاستغلال = مخزونات	

وبغية تسهيل قراءت الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة يمكننا جبر وحدة القياس بليون دينار جزائري، وفي مايلي نموذج عن الميزانية المالية المختصرة.

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة %	المبالغ	الاصول
%	<u>الاموال الدائمة</u>	%	<u>الأصول الثابتة</u>
%	الاموال الخاصة	%	التثبيبات المعنوية
%	ديون طويلة الاجل	%	التثبيبات المادية
%	<u>ديون قصيرة الأجل</u>	%	التثبيبات المالية
			%	<u>الاصول المتداولة</u>
			%	قيم الاستغلال
			%	قيم قابلة للتحقيق
			%	قيم جاهزة
% 100	مجموع الخصوم	% 100	مجموع الاصول

وفي حالة دراسة او تحليل البيانات المالية للمؤسسة لأكثر من دورة يمكننا عرض الميزانية الإجمالية لسنوات الدراسة بناء على الميزانيات الخاصة بكل سنة وذلك بغية الوصول إلى إعداد الميزانية المختصرة، وعلية نقوم بإعداد الميزانية الإجمالية للميزانيات الخاصة بكل سنة في جدولين جدول يضم مجموع الأصول لسنوات الدراسة و جدول يضم مجموع الخصوم لسنوات الدراسة وذلك لعرض الميزانيات المعنية بسنوات بالدراسة في ميزانية مختصرة على ان يتم ترتيب الاصول في ميزانية مختصرة خاصة بالأصول لسنوات الدراسة وترتيب الخصوم لسنوات الدراسة في ميزانية مختصرة خاصة بالخصوم، وهنا يمكننا الاعتماد على مبدأ المقارنة لنفس المؤسسة لأكثر من فترة في التحليل لأنه الأقرب والأنسب والأنجع في التفسير، وفي هذا الجانب نميز بين طريقتين للمقارنة وهما المقارنة بتثبيت سنة الأساس ومقارنة بقية السنوات اعتمادا

عليها وذلك بالرجوع إلى سنة الأساس في كل مقارنة، أو جعل سنة الأساس متغيرة حسب سنة المقارنة وتعتمد على السنة التي تسبقها أي غير ثابت وهي طريقة توضح لنا التغيير في القوائم المالية لمجموعة السنوات كسلسلة بين عدد من السنوات وهي التي تعطي علاقة منطقية بين السنوات، حيث عند تثبيت سنة واحدة نجد أن التغيير يكون ذا فرق بين السنوات أما لما تكون التغييرات متسلسلة تكون أكثر موضوعية وتدرجياً وهو ما يعطينا مؤشر أوضح في التحليل.

ثالثاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي المستخرجة من الميزانية. إنطلاقاً لقياس الأداء المالي من خلال النتائج المالية والمحاسبية التي حققتها المؤسسة والمستخلصة من الميزانية نتطرق إلى المؤشرات المالية التقليدية التالية.

1. مؤشرات التوازن المالي: لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة بإسم قاعدة التوازن المالي وتوجد ثلاثة مؤشرات للتوازن المالي وهي كما يلي.

1.1 رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وينقسم رأس المال العامل بدوره إلى ما يلي.

أ. **رأس المال العامل الإجمالي:** ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

ب. **رأس المال العامل الخاص:** ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة إتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

ت. **رأس المال العامل الصافي:** ويحسب بالعلاقة التالية.

من أعلى الميزانية رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابت

من أسفل الميزانية رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الهدف من دراسة رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية هو معرفة مقدار هامش الأمان الذي تستطيع توفيره المؤسسة من خلال تمويل أصولها الثابت بواسطة أموالها الدائمة وإذا كان موجب فهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الغير جارية أي وجود فائض في دورة الاستثمار يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل اختلالات (عجز) دور الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) غير كافية لتغطية الأصول الجارية.

والهدف من دراسة رأس المال العامل الصافي من اسفل الميزانية هو معرفة الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للالتزامات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائضا ماليا يمثل هامش أمان إذا كان الفرق موجبا.

ث. رأس المال العامل الأجنبي: ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

أو رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

أو رأس المال العامل الأجنبي = رأس مال عامل إجمالي - رأس مال عامل الخاص

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي تحديد مدى إلتزام المؤسسة بعودها إتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

2.1 احتياجات رأس المال العامل: هي قيمة رأس المال العامل التي تحتاجها المؤسسة لتغطية العجز الحاصل في دورة الاستغلال بسبب عدم قدرة الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) على تغطية الأصول الجارية ويحسب بالعلاقة التالية.

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل الدورية - موارد التمويل الدورية

حيث أن:

أ. احتياجات التمويل الدورية هي احتياجات تمويل قصيرة الأجل، تتكون من المخزونات والحقوق وتحسب بالعلاقة التالية.

احتياجات التمويل الدورية = الأصول الجارية - خزينة الأصول

ب. موارد التمويل الدورية هي التزامات إتجاه الغير قصيرة الأجل، تتكون من الديون قصيرة الأجل ما عدى خزينة الخصوم وتحسب بالعلاقة التالية.

موارد التمويل الدورية = الخصوم الجارية - خزينة الخصوم

ويمكن عرض حالات احتياجات رأس المال العامل في الآتي.

- إذا كان موجبا: معناه أن احتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- إذا كان معدوما: معناه أن احتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية وهي حالة توازن دورة الاستغلال، لكن هذه الحالة قد تكون خطيرة على المدى القصير إذا كان رأس المال العامل الصافي سالب.
- إذا كان سالبا: معناه أن احتياجات التمويل الدورية أقل من موارد التمويل الدورية، أي وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال، هذه الحالة لا تستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب، أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل الصافي موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائضا في تمويل دورة الاستثمار وفائضا في تمويل دورة الاستغلال الشيء الذي قد يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لخبزينة مرتفعة (أي وجود موارد مالية تفوق الاحتياجات).

3.1 الخزينة: وتحسب بالعلاقة التالية.

الخبزينة = رأس مال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

أو الخبزينة = خبزينة الأصول - خبزينة الخصوم

ويمكن عرض حالات الخبزينة كما يلي.

- إذا كانت الخبزينة موجبة أي وجود فائض، على المؤسسة أن تحسن استغلاله اعتمادا على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات إستحقاق الديون وتحصيل الحقوق.
- إذا كانت الخبزينة معدومة هي الحالة المثلى أي أن المؤسسة قد استعملت كل دينار متاح لها لكن تبقى هذه الحالة نظرية لأن نشاط المؤسسة يستدعي دائما وجود قيمة معينة من السيولة.
- إذا كانت الخبزينة سالبة أي وجود عجز على مستوى الخبزينة هذه الحالة سيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحاد وقت إستحقاق الديون ويمكن تسيير الخبزينة في هذه الحالة وفقا للتدابير مختلفة يمكن للمؤسسة أن تعمل بها.

2. النسب المالية: تعتبر النسب المالية أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتفسير نتائج السياسات المالية المعتمدة في المؤسسة، إلا أن أهمية هذه النسب تختلف باختلاف الأطراف المستعملة لها ويمكن تفصيلها كالتالي.

1.2 نسب التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد.

أ. نسبة التمويل الدائم: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهذا ما يجعل رأس المال العامل معدوما.

ب. نسبة التمويل الخاص: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

ت. نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، وعادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

ث. نسبة قابلية السداد: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراض وكلما إنخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي حظ أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها وبالتالي فإن هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها.

2.2 نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي: أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة ومن بين النسب الشائعة الإستخدام ما يلي.

أ. **نسبة المديونية العامة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{نسبة المديونية العامة} = \text{مجموع الديون} / \text{الأموال الخاصة}$$

نسبة المديونية تعبر عن مدى ضمان ديون الغير وكلما كانت أقل من النسبة المعيارية 0.5 كان أفضل للمؤسسة ويعني ذلك أن المؤسسة تمول ميزانيتها بأكثر من النصف من أموالها الخاصة، وأن أموالها الخاصة أكبر من مجموع الديون.

ب. **نسبة المديونية طويلة الأجل:** وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم الغير جارية} / \text{الأموال الخاصة}$$

تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون.

ت. **نسبة المديونية قصيرة الأجل:** وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \text{الخصوم الجارية} / \text{الأموال الخاصة}$$

تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المؤسسة ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل.

3.2 نسب هيكل الأصول: توضح نسب الهيكل للأصول تشكيلة الذمة المالية للمؤسسة أي طبيعة الاستخدامات وطبيعة تمويلها ومن بين النسب الشائعة الاستخدام ما يلي.

أ. **نسبة الأصول الثابتة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \text{الأصول الثابتة} / \text{مجموع الأصول}$$

تساعد هذه النسبة على توجيه سياسة الاستثمار داخل المؤسسة من أجل الاستغلال الأمثل للتثبيات وبالتالي رفع المردودية الاقتصادية لها، وهذه النسبة مهمة في تقييم درجة سيولة مجموع الأصول وعادة تكون أكبر من أو يساوي 60 بالمئة، والنسبة الأكثر أهمية هي المتعلقة بالأصول الثابتة الصافية لأن هذه الأخيرة درجة سيولتها ضعيفة جدا.

ب. نسبة الأصول المتداولة: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

توضح هذه النسبة سياسة تسيير رأس المال العامل الصافي.

ت. نسبة المتاحات: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة المتاحات = المتاحات / مجموع الأصول

توضح هذه النسبة مدى أهمية المتاحات (السيولة زائد أشباه السيولة) بالنسبة للأصول ولكن لا يعتمد المحلل المالي على هذه النسبة لوحدها لتميز المتاحات بعدم استقرارها، حيث أن تحليل الخصوم الجارية ومعرفة أجال استحقاقها من شأنه أن يساعد المحلل المالي على الاستغلال الأفضل لنسبة المتاحات وهذه النسبة تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها.

4.2 نسب السيولة: هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المؤسسة لا تعاني عسر مالي في مجال سداد التزاماتها أي مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، إذن هذه النسب تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل وتشمل ما يلي.

أ. نسبة السيولة العامة: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما إرتفعت هذه النسبة.

ب. نسبة السيولة المختصرة: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل

يتم استبعاد المخزونات من هذه النسبة باعتبارها العنصر الأقل سيولة، بالإضافة إلى كون المخزون يتطلب وقتا طويلا حتى يتم تحويله وبيعه، فإذا كانت هذه النسبة تساوي 1 أو أكبر فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

ت. نسبة السيولة السريعة: وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة السيولة السريعة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسة من ناحية السيولة، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، وإرتفاع هذه النسبة عن 1 يعني إما تراجع في نشاط المؤسسة أو نقص في تجديد الاستثمارات أو فائض في السيولة غير مستغل.

5.2 نسب النشاط: وهي مؤشرات إستدلالية على كفاءة النشاط ويأتي ذلك من خلال كفاءة توظيف الأصول لتوليد وتعظيم الإيرادات، تحقيقاً لمعدلات الربح المستهدفة لذلك تركز معدلات قياس الكفاءة على نسب المبيعات إلى الأصول لذلك يطلق عليها نسب معدلات الدوران، والنتائج تتميز بالمرّة وليست نسب مئوية وفي ما يلي أهم هذه النسب.

أ. **معدل دوران مجموع الأصول:** ويحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

وليس هناك معدل معياري له إلا أنه يمكن المقارنة مع نسبة النشاط الذي تنتمي لها المؤسسة، فإن وجد أن معدل المؤسسة أعلى من معدل النشاط فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال المفرط فيها، وإذا كان معدل المؤسسة أقل من معدل النشاط فإن ذلك يشير إلى زيادة لا لزوم لها في الاستثمار أو عدم استغلال الأصول.

ب. **معدل دوران الأصول العاملة:** ويحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{معدل دوران الأصول العاملة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول العاملة}$$

يمكن لهذا المعدل أن يحكم على مدى إستغلال أصول المؤسسة في نشاطها، وعندما لا توجد أصول إشتراك في العمليات فإن معدل دوران الأصول العاملة يكون هو نفسه معدل دوران مجموع الأصول.

ت. **معدل دوران الأصول الثابت:** ويحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابت} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول الثابت}$$

عند مقارنة معدل المؤسسة بمعدل النشاط، وكان معدل المؤسسة مرتفعاً يدل على ضرورة زيادة الاستثمار في هذا النوع من الأصول، أما إنخفاضه فيعني الاستثمار الزائد عن الحاجة، والنسبة النمطية لهذا المؤشر هي 5 مرة.

ث. **معدل دوران الأصول المتداولة:** ويحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

يركز هذا المعدل على مدى إستخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ولمعرفة كفاءة هذا المعدل يجب مقارنته بمعدل النشاط.

ج. معدل دوران الذمم: ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الذمم = صافي المبيعات الآجلة / إجمالي الذمم

أو متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الذمم

إذا كان المعدل السنوي لدوران الذمم 6 مرات فإنه يعني بالمتوسط إمكانية تحصيل ذمم اليوم بعد شهرين أما إذا كان معدل الدوران 4 فإنه يعني أن علينا إنتظار ذمنا ثلاثة أشهر حتى تعود أموالنا المستثمرة وتتم المقارنة لفترة التحصيل مع الشروط التي تبيع المؤسسة بضائعها فإذا كانت مقاربة عدت عاملا جيدا، والنسبة النمطية لمتوسط فترة التحصيل هي 20 يوم.

ح. معدل دوران المخزون السلعي : ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران المخزون السلعي = تكلفة المبيعات العامة / رصيد المخزون السلعي

ويقارن هذا المعدل مع معدلات المؤسسات المماثلة في نفس النشاط فإذا كان المعدل منخفضا في الوقت الذي كانت فيه المبيعات مرضية فإن ذلك يدل على وجود مخزون سلعي كبير، والنسبة النمطية لهذا المؤشر هي 9 مرة.

خ. معدل دوران صافي رأس المال: ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران صافي رأس المال = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

أو = صافي المبيعات / الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

وتوضح هذه العلاقة مدى توسع المؤسسة في نشاطها أو إحتفاظها بسيولة أكثر من اللازم ويدل المعدل المرتفع على كفاءة نشاطات المؤسسة فيما يدل المعدل المنخفض على عدم كفاءتها، والنسبة النمطية لهذا المؤشر هي 1.8 مرة.

د. معدل دوران الحسابات الدائنة: ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الحسابات الدائنة = معدل رصيد الحسابات الدائنة / المشتريات * 360

ويقاس هذا المعدل مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء وكلما إنخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة.

وارتفاع هذا المعدل يعد مؤشرا على حصول المؤسسة على تسهيلات إئتمانية جديدة أو مدة أطول في الوفاء.

الملحق رقم (01): نموذج الميزانية جانب الأصول

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28	
ميزانية السنة المالية المغلقة في					
N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي
					تثبيبات معنوية
					تثبيبات عينية
					أراض
					مبان
					تثبيبات عينية أخرى
					تثبيبات ممنوح امتيازها
					تثبيبات يجري إنجازها
					تثبيبات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ماشابها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ماشابها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

الملحق رقم (02): نموذج الميزانية لجانب الخصوم

29		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
ميزانية					
السنة المالية المغلقة في					
N-1	N	ملاحظة	الخصوم		
			رؤوس الأموال الخاصة		
			رأس مال تم إصداره		
			رأس مال غير مستعان به		
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		
			فوارق إعادة التقييم		
			فارق المعادلة (1)		
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))		
29		العدد 19	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		
			حصة الشركة المدمجة (1)		
			حصة ذوي الأقلية (1)		
			المجموع 1		
N-1	N	ملاحظة	الخصوم غير الجارية		
			قروض و ديون مالية		
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		
			ديون أخرى غير جارية		
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)		
			الخصوم الجارية		
			موردون و حسابات ملحقة		
			ضرائب		
			ديون ذوي الأقلية (1)		
			ديون أخرى		
			خزينة سلبية		
			مجموع الخصوم الجارية (3)		
			مجموع عام للخصوم		
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

الملحق رقم (03): نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الأصول

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		32
محتوى فصول الميزانية ميزانية الأصول السنة المالية المغفلة في				
N اهتلاكات / أرصدة	N إجمالي	الأصول المالية		
		الأصول المثبتة (غير الجارية)		
2807 و 2907	207	فارق الشراء (ou goodwill)		
280 (خارج 2807)	20 (خارج 207)	التثبيات المعنوية		
290 (خارج 2907)		التثبيات العينية		
281 و 282 و 291 و 292	21 و 22 (خارج 229)	التثبيات الجارية إنجازها		
293	23	التثبيات المالية		
	265	السندات الموضوعه موضع المعادله - المؤسسات المشاركة		
	26 (خارج 265 و 269)	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة المحققة		
	271 و 272 و 273	السندات الأخرى المثبتة		
	274 و 275 و 276	القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية		
		مجموع الأصول غير الجارية		
		الأصول الجارية		
		الأصول المثبتة (غير الجارية)		
	30 إلى 38	المخزونات و المنتجات قيد الصنع		
	41 (خارج 419)	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة		
	409 مدين [42 و 43 و 44	الزبائن		
	(خارج 444 إلى 448) 45 و 46 و 47 و 48 و 49	المدينون الآخرون		
	444 و 445 و 447	الضرائب		
	48 مدين (خارج 265 و 269)	الأصول الأخرى الجارية		
	50 (خارج 509)	الموجودات وما يماثلها		
	519 و غيرها من المدينين (51 و 52 و 53 و 54)	توظيفات و أصول مالية جارية		
		أموال الخزينة		
		مجموع الأصول غير الجارية		
		الأصول الجارية		
		مجموع الأصول الجارية		
		المجموع العام للأصول		

الملحق رقم (04): نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الخصوم

33	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
محتوى فصول الميزانية ميزانية الخصوم السنة المالية المغلقة في		
N	الخصوم	
	رؤوس الأموال الخاصة	
101 و 108	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	
109	رأس المال غير المطلوب	
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	
105	فارق إعادة التقييم	
107	فارق المعادلة (1)	
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	
	حصة الشركة المدمجة (1)	
	حصة ذوي الأقلية (1)	
	المجموع 1	
	الخصوم غير الجارية	
16 و 17	القروض و الديون المالية	
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	
229	الديون الأخرى غير الجارية	
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	
10 و 106	مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
	الخصوم الجارية	
105	الموردون و الحسابات الملحقه	
107	الضرائب	
40 (خارج 409)	الديون الأخرى	
444 و 445 و 447	خزينة الخصوم	
419 و 419 دائن [42 و 43	مجموع الخصوم الجارية (3)	
و 44 (خارج 444 إلى 447) 45	المجموع العام للخصوم	
و 46 و 48 [(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.	
519 و غيرها من الديون 51	(2) الخصوم غير الجارية (2)	
و 52		
17 و 16		
134 و 155		
15 (خارج 155) و 131 و 132		